

Distr.: General
25 August 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثمانون

البند 137 من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها

التقرير التاسع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2026

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في النسخة المسبقة من تقرير الأمين العام عن التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها (A/80/281). وتلقت اللجنة خلال نظرها في التقرير معلومات وتوضيحات إضافية اختُتمت برودود خطية مؤرخة 21 آب/أغسطس 2025.

تكاليف المشروع المعتمدة ونطاقه وجدوله الزمني

2 - تتكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قررت، في قرارها 263/77، التكاليف بأعمال التصميم لمشروع مرافق المؤتمرات على أساس الخيار باء (انظر الفقرة 3 أدناه)، ودون المساس بأي قرارات تتخذ في المستقبل بشأن مرحلة تشييد المشروع، وقررت إنشاء حساب متعدد السنوات لأشغال التشييد الجارية للمشروع.

3 - وتذكر اللجنة الاستشارية كذلك بأن الجمعية العامة وافقت، في قرارها 253/78، على التكلفة الإجمالية القصوى للمشروع المحددة بمبلغ 265 659 200 دولار. وفي القرار نفسه، وافقت الجمعية العامة على نطاق الخيار باء للمشروع: من أجل تلبية الاحتياجات المتوقعة الطويلة الأجل من حيث الطاقة



الاستيعابية، بوصفه خيارا قابلا للتحكم به ناتجا عن توسيع نطاق الخيار ألف⁽¹⁾، للمناسبات التي تضم ما يصل إلى 9 000 مشارك بالحضور الشخصي، مع مساحة مقدرة للمشروع تبلغ نحو 95 700 متر مربع، تشمل نطاق الخيار ألف وأجنحة إضافية متعددة الأغراض في المنطقة المجرّدة الغربية، إلى جانب غرف اجتماعات إضافية على السطح (A/78/382 و A/78/382/Corr.1، الفقرة 3). ووافقت الجمعية العامة أيضا على استراتيجية التنفيذ والجدول الزمني الموصى بهما للمشروع، على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات 74 إلى 76، الشكل الثاني والجدول 4):

- (أ) مرحلة التخطيط والتصميم (حزيران/يونيه 2021 - كانون الثاني/يناير 2026)؛
 (ب) مرحلة التشييد (أيار/مايو 2025 - أيلول/سبتمبر 2029)، وتشمل ثلاث مراحل متميزة: '1' الأشغال الأولية والمباني الجديدة؛ '2' تجديد المباني القائمة؛ '3' الروابط (بين المرحلتين 1 و 2)؛
 (ج) مرحلة إغلاق المشروع (تشرين الأول/أكتوبر 2029 - أيلول/سبتمبر 2030).

ثانيا - التقرير المرحلي للأمين العام

- 4 - تقرير الأمين العام هذا هو التقرير المرحلي الرابع عن مشروع مرافق المؤتمرات منذ أن وافقت الجمعية العامة على بدء تصميم المشروع في دورتها السابعة والسبعين، وهو يغطي الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025. ويعرض التقرير التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والاسم المقترح للمشروع لكي توافق عليه الجمعية العامة (انظر الفقرة 6 أدناه)، واستراتيجية منقحة لتنفيذ المشروع وجدولا زمنيا منقحا له (انظر الفقرات 7 إلى 12 أدناه)، وخطة تكاليف محدثة. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن استعراض لمهام وقدرات دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال (انظر الفرع الثامن أدناه).
- 5 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز في إطار المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة قد أقرت بالحاجة إلى التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها، وبالحاجة الملحة إلى تنفيذ المشروع في الموعد المحدد لمعالجة هذه الحالة بغية رفع معدل استخدام مرافق المكتب والارتقاء بالمكتب إلى مستوى متسق مع مقار الأمم المتحدة الأخرى (قرار الجمعية العامة 258/79 ألف، الجزء الثاني عشر، الفقرة 4).

ثالثا - تسمية المشروع

- 6 - شددت الجمعية العامة في قرارها 258/79 ألف (الجزء الثاني عشر، الفقرة 5) على أن مشروع التشييد عنوانه "التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها"، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خيارات لتسمية ممكنة للمشروع في سياق التقرير المرحلي السنوي المقبل لتتنظر فيها الجمعية العامة. وتقرّح الأمانة العامة تسميته "مشروع مرافق المؤتمرات

(1) الخيار ألف: من أجل تلبية الاحتياجات المتوقعة الفورية والقصيرة الأجل من حيث الطاقة الاستيعابية للمناسبات التي تضم ما يصل إلى 7 000 مشارك بالحضور الشخصي، مع مساحة مقدرة للمشروع بنحو 66 300 متر مربع، تشمل الطرق والممرات وإنشاء المساحات الخضراء، ومبنى جديدا للجمعية، وغرف اجتماعات جديدة على السطح، وتجديد غرف الاجتماعات القائمة، ومركزا إعلاميا جديدا، ومبنى جديدا مخصصا لدخول الزوار والمندوبين أثناء فعاليات المؤتمرات.

بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وهذا الاسم الذي يشكّل صيغة مختصرة للعنوان السابق يعبر بدقة عن نطاق المشروع. ويطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على الاسم المقترح للمشروع، وهو "مشروع مرافق المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي" (A/80/281، الفقرتان 3 و 85).

رابعاً - استراتيجية التنفيذ المنقحة وأثرها

التغييرات في مراحل استراتيجية تنفيذ المشروع

7 - تذكر اللجنة الاستشارية بأن مرحلة التشييد وقت الموافقة على المشروع كانت تتألف من ثلاث مراحل منفصلة: (أ) الأشغال الأولية والمباني الجديدة؛ (ب) تجديد المباني القائمة؛ (ج) الروابط (بين المرحلتين 1 و 2) (انظر الفقرة 3 أعلاه). ويشير تقرير الأمين العام إلى أن إعداد استراتيجية للتنفيذ التدريجي للمشروع في وقت لاحق قد أدى إلى إجراء عدة تعديلات في هيكل التصميم والمشتريات وتحديد مراحل التشييد والتوزيع العام للأشغال في الجدول الزمني للمشروع. وبالتالي، أعيدت هيكلة مرحلة التشييد على الشكل التالي: (أ) الأشغال الأولية، (ب) المرحلة 1: المباني الجديدة، بما في ذلك الإنشاءات الجديدة، وكذلك تجديد مبنى المؤتمرات الجنوبي؛ (ج) المرحلة 2: تجديد مبنى المؤتمرات الشمالي. وسيتم إزالة الروابط التي كانت ستقام في المرحلة 3 المقررة سابقاً (بين المباني القديمة والجديدة) بسبب التغييرات في استراتيجية التنفيذ التدريجي (A/80/281، الفقرتان 72 و 73). وكما هو مبين في الجدول 4 من تقرير الأمين العام، تتألف عناصر كل مرحلة من مراحل المشروع مما يلي:

(أ) الأشغال الأولية: '1' تجهيز موقع مقاولي الإنشاءات؛ '2' تشييد موقف السيارات الجديد؛ '3' تشييد أجزاء من البنية التحتية الميكانيكية والكهربائية الجديدة على نطاق الموقع، التي ستخدم نطاق المشروع بأكمله؛ '4' تشييد منطقة مؤقتة لنزول كبار الشخصيات/الوفود من المركبات؛

(ب) المرحلة 1، المباني الجديدة: '1' تشييد جناح جديد متعدد الأغراض وجناح أمني ومركز للزوار؛ '2' تشييد قاعة الجمعية الجديدة ومبنى المدخل الرئيسي؛ '3' تشييد المنطقة الجديدة لمواقف سيارات الأجرة والحافلات، وإتاحة الوصول إلى الطرق؛ '4' تجديد صالة الوفود والكافتيريا الحالية في مبنى المؤتمرات الجنوبي؛

(ج) المرحلة 2، مبنى المؤتمرات الشمالي: '1' تجديد وترميم المباني الحالية في مبنى المؤتمرات الشمالي (الجهتان الغربية والشرقية)؛ '2' تجديد الفناء المركزي الحالي؛ '3' تشييد بهو الموظفين الجديد.

8 - ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية عند الاستفسار، ومقارنة بالاستراتيجية السابقة: (أ) أصبحت مدة المرحلة 1 الآن أطول بكثير، ذلك أنها تشمل كلا من أشغال التشييد الجديدة وأشغال التجديد (المرحلة 1 السابقة كانت تشمل أشغال التشييد الجديدة فقط)؛ (ب) ظلت مدة المرحلة 2 دون تغيير؛ (ج) لم تعد الروابط التي كانت ستقام خلال المرحلة 3 تندرج ضمن مرحلة منفصلة، نظراً لأن معظم الأشغال ذات الصلة أصبحت الآن مدرجة ضمن المرحلة 1، مع إدراج أشغال محدودة في المرحلة 2. ووفقاً للأمانة العامة، بينما كان من المتوقع في الجدول الزمني السابق إحداث "فاصل واضح" بين أشغال التشييد الجديدة وأشغال التجديد، فإن إدراج أشغال التشييد الجديدة وأشغال التجديد في كل مرحلة يهدف إلى كفاءة استمرارية تصريف الأعمال (انظر أيضاً الفقرة 10 أدناه). وأبلغت اللجنة أيضاً أن الجدول الزمني للمشروع، كما هو متوقع في التقرير السابق للأمين العام (A/79/345، الفقرة 97)، قد نُقح ليشمل مراحل فرعية داخل

كل مرحلة وتعديلات لتواريخ بدئها والانتهاؤها منها، مع السماح أيضا بالتداخل فيما بينها عندما يكون ذلك مفيدا للمشروع. ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة، يتضمن الجدول الزمني المنقح المراحل الفرعية الست التالية، على النحو التالي:

”المرحلة 0: الأشغال الأولية“؛

”المرحلة 1: الجناح المتعدد الأغراض“؛

”المرحلة 1-أ: مبنى المؤتمرات الجنوبي، قاعة الجمعية + مركز الزوار“؛

”المرحلة 1-ب: مبنى المؤتمرات الجنوبي“؛

”المرحلة 2-أ: مبنى المؤتمرات الشمالي الجهة الشرقية“؛

”المرحلة 2-ب: مبنى المؤتمرات الشمالي الجهة الغربية“.

التعديلات في الجدول الزمني للمشروع

9 - يشير تقرير الأمين العام أيضا إلى أنه نظرا لاستراتيجية التنفيذ التدريجي، أدخلت عدة تعديلات على هيكل التوزيع العام للأشغال في المشروع، كما هو مبين في الشكل الذي يبين أحدث توزيع تفصيلي لمراحل التصميم والمشتريات والتشييد.

الجدول الزمني للمشروع في 30 حزيران/يونيه 2025

المرحلة/السنة	مؤعد البدء	مؤعد الانتهاء
مرحلة التخطيط والتصميم	حزيران/يونيه 2021 1	22 تشرين الثاني/نوفمبر 2027
التخطيط	1 حزيران/يونيه 2021	15 أيلول/سبتمبر 2023
	1 حزيران/يونيه 2021	15 أيلول/سبتمبر 2023
المشتريات: التصميم	1 أيلول/سبتمبر 2022	15 أيلول/سبتمبر 2023
	1 أيلول/سبتمبر 2022	15 أيلول/سبتمبر 2023
التصميم والتوثيق	18 أيلول/سبتمبر 2023	30 حزيران/يونيه 2025
	18 أيلول/سبتمبر 2023	7 آذار/مايو 2026
المشتريات: الأشغال الأولية	11 تموز/يوليه 2024	30 آذار/مارس 2025
	11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024	31 تموز/يوليه 2025
المشتريات: التشييد	1 نيسان/أبريل 2025	30 كانون الثاني/يناير 2026
	1 نيسان/أبريل 2025	31 تشرين الأول/أكتوبر 2025
المرحلة 1: الجناح المتعدد الأغراض	16 أيلول/سبتمبر 2025	7 تموز/يوليه 2026
	1 شباط/فبراير 2027	22 تشرين الثاني/نوفمبر 2027
المرحلة 2: مبنى المؤتمرات الشمالي	3 شباط/فبراير 2025	30 أيلول/سبتمبر 2029
	1 آذار/مايو 2025	31 كانون الثاني/يناير 2026
المرحلة 1: الجناح المتعدد الأغراض	3 شباط/فبراير 2025	4 آذار/مايو 2025
	1 آب/أغسطس 2025	31 تموز/يوليه 2026
المرحلة 1: المباني الجديدة	1 شباط/فبراير 2026	31 تموز/يوليه 2027
	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025	12 أيلول/سبتمبر 2026
مبنى المؤتمرات الجنوبي	15 تموز/يوليه 2026	20 تشرين الأول/أكتوبر 2028
	1 آب/أغسطس 2027	30 أيلول/سبتمبر 2027
المرحلة 2: مبنى المؤتمرات الشمالي	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2028	31 كانون الأول/ديسمبر 2028
	1 تشرين الأول/أكتوبر 2027	31 آذار/مارس 2029
المرحلة 13: وصالات الربط (بين المباني القديمة والجديدة)	1 نيسان/أبريل 2029	30 أيلول/سبتمبر 2029
	غير مطلوب	غير مطلوب
مرحلة الإغلاق	1 تشرين الأول/أكتوبر 2029	30 أيلول/سبتمبر 2030
	1 تشرين الأول/أكتوبر 2029	30 أيلول/سبتمبر 2030

الجدول الزمني وفقاً للوثيقة A/79/345
الجدول الزمني وفقاً للتقرير الحالي

10 - ويقدم الجدول 5 من تقرير الأمين مقارنة بين تواريخ المنجزات الرئيسية في الجدول الزمني المحدث للمشروع مقارنةً بالتقرير السابق للأمين العام. وبحسب التقرير، يتمثل السبب الرئيسي لتعديلات الجدول الزمني في مراعاة متطلبات استمرارية تصريف الأعمال أثناء التشييد، وخاصةً توافر غرف الاجتماعات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعديل الجدول الزمني المفصل لمراعاة الاجتماعات الرئيسية، مثل الدورتين السابعة والثامنة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (A/80/281، الفقرة 76). وفي حين يشار إلى أن التعديلات التي أدخلت على الجدول الزمني للمشروع لم تسفر عن أي تغييرات في التاريخ المتوقع لانتهاء المشروع، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول 5 من تقرير الأمين العام يتضمن بعض المراحل والمراحل الفرعية التي إما مددت أو أعيدت جدولتها لفترات إضافية تتراوح بين 4 أشهر و 22 شهراً.

11 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، مع التقدم المحرز في تصميم المشروع، أدخلت تغييرات كبيرة على استراتيجية تنفيذ المشروع المعروضة في تقرير الأمين العام (A/78/382 و A/78/382/Corr.1)، والتي وافقت عليها الجمعية العامة. وتلاحظ اللجنة كذلك أن التأخير العام في الجدول الزمني بسبب الترابط فيما بين مراحل المشروع يُعتبر الخطر الأكبر الذي يواجهه المشروع (انظر الفقرة 18 أدناه). وتأمل اللجنة أن تقدّم إلى الجمعية العامة معلومات أكثر تفصيلاً بشأن جميع التغييرات التي طرأت على المشروع، بما في ذلك توزيع مراحل التشييد وجدولها الزمني، عند نظرها في هذا التقرير (انظر الفقرة 7 أعلاه)، وكذلك في التقرير المرحلي السنوي المقبل للأمين العام. وتأمل اللجنة أن أي تغييرات مستقبلية في المشروع ستعرض وتُشرح بوضوح في التقارير المرحلية للأمين العام. وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن يواصل الأمين العام رصد المخاطر عن كثب وبشكل استباقي والتخفيف من حدتها بهدف كفاءة تنفيذ المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني (A/79/7/Add.13، الفقرة 25).

12 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً وجود بعض الأوصاف والمصطلحات غير المتسقة التي استخدمت في عرض استراتيجية تنفيذ المشروع وجدوله الزمني. فعلى سبيل المثال، يشار الآن إلى غرف الاجتماعات على السطح التي تمت الموافقة عليها في نطاق المشروع على أنها أجنحة على السطح (انظر الفقرة 3 أعلاه والمرفق السابع من التقرير (A/80/281)؛ ويشار إلى المرحلة 1 الجديدة باسم "المباني الجديدة"، في حين أن أشغال التجديد أصبحت الآن مشمولة في المرحلة (انظر الفقرة 7 (ب) والشكل أعلاه). وثمة حاجة أيضاً إلى مزيد من التوضيح بشأن ما إذا كانت المرحلة 0 تشكل جزءاً من الجدول الزمني، حيث إنها غير معرفة على هذا النحو في التقرير، وبشأن ما إذا كانت تشمل المرحلة الفرعية 0-ألف (انظر الفقرة 8 أعلاه والفقرة 30 أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز المعلومات المتعلقة بالمشروع من خلال توفير جدول يتضمن نطاق جميع المراحل والمراحل الفرعية، مع الإشارة إلى كل مبنى قيد التشييد أو التجديد، والجدول الزمني ذي الصلة بالتشييد والتجديد، وكذلك من خلال عرض يوضح أسماء المباني المختلفة التي تشكل جزءاً من نطاق المشروع. وترى اللجنة الاستشارية أنه، في ضوء استراتيجية التنفيذ المنقحة وبدء أشغال التشييد والتجديد، هناك حاجة إلى تقديم مصطلحات متسقة ودقيقة ووصف وعرض شاملين للجدول الزمني للمشروع ونطاقه ومراحله ومرحلة الفرعية ليتسنى فهم حالة التنفيذ وتتبعها بوضوح. وتأمل اللجنة أن تزود الجمعية العامة بالمعلومات المذكورة عند نظرها في هذا التقرير، وكذلك أن تُدرج هذه المعلومات في التقرير المقبل للأمين العام (انظر أيضاً الفقرة 11 أعلاه).

أنشطة المشتريات

13 - ترد معلومات عن أنشطة المشتريات في الفقرات من 50 إلى 56 من التقرير المرحلي، بما في ذلك ما يلي:

(أ) خدمات التصميم (مُنح العقد في أيلول/سبتمبر 2023 وتم تعديله في تموز/يوليه 2024. ويقوم الخبير الاستشاري حالياً باستكمال مرحلة التصميم الرابعة والأخيرة من المشروع (الوثائق الفنية) ضمن المرحلة 1 من أنشطة التشييد، ومن المقرر أن يبدأ خدمات المرحلة 5 (إدارة أشغال التشييد) للأشغال الأولية في آب/أغسطس 2025؛

(ب) خدمات إدارة المخاطر (مُنح العقد في تشرين الأول/أكتوبر 2024؛ انظر الفقرة 17 أدناه)؛

(ج) خدمات إدارة البرنامج (مُنح العقد في تموز/يوليه 2024)؛

(د) خدمات التشييد (من المتوقع وضع الصيغة النهائية للعقود في آب/أغسطس 2025). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز فريق المشروع تقدماً في ضمان بقاء أنشطة المشتريات المتعلقة بخدمات التشييد للأشغال الأولية والمرحلة 1 من الأشغال الرئيسية على المسار الصحيح. ووُضعت خطة اقتناء للمشروع بالنسبة لعقود خدمات التشييد القادمة.

14 - وفيما يتعلق بالتعديلات التي أُدخلت على مراحل الشراء نتيجة لاستراتيجية تنفيذ المشروع المنقحة (انظر الفقرة 7 أعلاه)، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق المشروع اختار تقسيم نطاق التشييد إلى حزم متعددة، إذ تقرر أن ذلك يشكل أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتنفيذ المشروع مع توزيع المخاطر على مقاولين متعددين، بسبب المخاطر المتأصلة في قطاع التشييد، إضافة إلى متطلبات استمرارية تصريف الأعمال في المشروع. ووفقاً للأمانة العامة، فقد استخدمت المنظمة الاستراتيجية نفسها أو استراتيجية مماثلة في مشاريع التشييد الأخيرة في جنيف وأديس أبابا ونيروبي، حيث شملت جميعها مراحل متعددة ومقاولين متعددين. ويعتزم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إصدار حزم العطاءات كُله حزمة على حدة، على أن يخضع كل منها لعملية الشراء الكاملة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والمعايير الأخلاقية لعمليات الشراء. كما يعتزم المكتب أيضاً التخفيف من المخاطر من خلال ممارسة مبادئ الإدارة السليمة للمشاريع والعقود، بما في ذلك تحديد النطاقات والأداء والتنسيق بشكل واضح. وكما هو شائع، سيقوم المكتب بتضمين البنود المتعلقة بالأضرار المقطوعة وغيرها من البنود الجزائية في عقود التشييد الخاصة بالمشروع. ووفقاً للمكتب، فإن استراتيجيته للتخفيف من المخاطر لا تستند إلى عمليات فحص معزولة بل إلى سلسلة متصلة من الضمانات، بدءاً من الفحص السابق لمنح العطاء وانتهاء بالمساءلة بعد منح العطاء (انظر أيضاً الفقرة 20 أدناه).

15 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن يكفل الأمين العام الرقابة والشفافية والالتزام الصارم بالإطار التشريعي ذي الصلة في شراء السلع والخدمات اللازمة للمشروع (A/79/7/Add.13، الفقرة 21). وتأمل اللجنة أيضاً أن تقدم معلومات مفصلة عن عملية الشراء وعقود خدمات التشييد، بما في ذلك أي عقود متعددة تُمنح في إطارها، إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير وفي التقرير المرحلي المقبل (انظر أيضاً الفقرة 22 أدناه).

16 - وتشجع اللجنة الاستشارية أيضا الأمين العام على أن يواصل إدماج المعارف والتكنولوجيا والقدرات المحلية واستخدام المواد المحلية المصدر والمصنعة محليا، إضافة إلى العمالة والخبرة المحليتين، طوال فترة تنفيذ المشروع، وأن يقدم، في التقارير المرحلية المقبلة، معلومات محدّثة عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في هذا الشأن (انظر أيضا القرار 258/79 ألف، الجزء الثاني عشر، الفقرة 8).

خامسا - إدارة مخاطر المشروع

الخدمات الاستشارية المستقلة لإدارة المخاطر

17 - تذكر اللجنة الاستشارية بأنه كان من المقرر إجراء عملية تقديم عطاءات منقحة في عام 2024 للخدمات الاستشارية المستقلة لإدارة المخاطر من أجل تجنب تضارب محتمل في المصالح (A/79/7/Add.13، الفقرة 19). ويشير الأمين العام إلى أن عقد تقديم الخدمات الاستشارية المستقلة لإدارة المخاطر قد مُنح في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وقد أعدت الشركة استراتيجية لإدارة مخاطر المشروع وهي حاليا بصدد وضع تحليل كمي للمخاطر (A/80/281، الفقرة 52). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن العقد مُنح في نهاية المطاف لشركة ديوليت للخدمات الاستشارية المالية، ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، لمدة عامين.

إدارة المخاطر

18 - يُشار إلى أن فريق المشروع قد وضع أول سجل متكامل وشامل للمخاطر، يتضمن 35 من المخاطر التي تغطي عناصر التصميم والمشتريات والتشييد والمخاطر الأخرى ذات الصلة. كما جرى تحديد إجراءات التخفيف من المخاطر والمسؤولين عن المخاطر في السجل الذي يتضمن تحليلا كميا للأثر المحتمل من حيث التكلفة والجدول الزمني في حالة تحقق الخطر. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 28 إلى 38 والجدول 3)، فإن المخاطر الخمسة الأولى الحالية للمشروع تتعلق بما يلي: (أ) الخطر 1: التأخر العام في الجدول الزمني بسبب الترابط بين مراحل المشروع (انظر الفقرة 11 أعلاه)؛ (ب) الخطر 2: المشاكل المتعلقة بالتنسيق أو التواصل بين الفريق الاستشاري في مجال التصميم و/أو فريق المشروع؛ (ج) الخطر 3: التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع (انظر الفقرة 24 أدناه)؛ (د) الخطر 4: تحديات التدفق النقدي المتعلقة بالقيود المرتبطة بالسيولة في المنظمة؛ (هـ) الخطر 5: تحديد المقاولين ذوي القدرات اللازمة والاستعانة بهم (انظر الفقرة 21 أدناه).

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضاف المشروع، بدعم من الشركة المستقلة المكلفة بإدارة المخاطر، حلقة عمل لإدارة المخاطر، ضمت أصحاب المصلحة المحليين واستشاريي التصميم واستشاريي خدمات إدارة البرامج (المرجع نفسه، الفقرة 26). وعُقدت دورة تدريبية مصممة خصيصاً لمكافحة الغش والفساد تجربها أكاديمية الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين في أيار/مايو 2025 لجميع موظفي المشروع والخبراء الاستشاريين الرئيسيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (المرجع نفسه، الفقرة 40). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التدريب كان بمثابة نشاط جديد قرر فريق المشروع القيام به في إطار الجهود المتضافرة الرامية إلى التمسك بأعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة. وكان الهدف من التدريب تزويد المشاركين بالمهارات العملية والمعرفة والأدوات اللينة، من خلال التمارين التفاعلية والسيناريوهات الواقعية، لتمكينهم من التعرف على العلامات المبكرة للممارسات

غير الأخلاقية المحتملة والتخلص منها وحلها. وقد سعى المكتب جاهداً ليكون استباقياً في التخفيف من ممارسات الغش والفساد أثناء تنفيذ المشروع.

20 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بما في ذلك توفير التدريب على مكافحة الغش والفساد لموظفي المشروع والخبراء الاستشاريين وأصحاب المصلحة، وتأمل أن يواصل الأمين العام رصد المخاطر عن كثب وبشكل استباقي والتخفيف من حدتها، لكفالة تنفيذ المشروع في حدود ما وافقت عليه الجمعية العامة فيما يتعلق بالنطاق والميزانية والجدول الزمني. وتكرر اللجنة التأكيد على أهمية أن يكون مشروع مرافق المؤتمرات مدعوماً، منذ مراحله الأولى، بأدوات فعالة وشفافة لإدارة المخاطر، وأن يتم تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها على نحو كاف لتجنب التكاليف الإضافية في كل مرحلة من مراحل المشروع. وتحقيقاً لهذه الغاية، تكرر اللجنة التأكيد على رأيها الذي مفاده أنه ينبغي للأمين العام أن يحدد الأداة الأنسب لهذا المشروع، استناداً إلى استعراضه وتقييمه للمنهجيات الإحصائية في إدارة المخاطر وإلى الدروس المستفادة من جميع مشاريع التشييد التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأن يقدم معلومات عن ذلك في التقرير المرهلي المقبل (A/79/7/Add.13، الفقرة 25).

21 - وعند الاستفسار بشأن الخطر 5: تحديد المقاولين ذوي القدرات اللازمة والاستعانة بهم، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في حين أن مسألة تحديد المقاولين ذوي القدرات اللازمة والاستعانة بهم تمثل تحدياً عاماً لمشاريع التشييد على الصعيد العالمي، استناداً إلى الدروس المستفادة من مشاريع التشييد التي تم الاضطلاع بها مؤخراً وأُنجزت بنجاح في نيروبي بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وفي أديس أبابا باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي أروشا بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحتمتين الجنائيتين، وكذلك مدى تعافي قطاع التشييد عموماً في نيروبي، يرى فريق المشروع أن تحديد المقاولين المهرة ليس أمراً ممكناً فحسب، بل مرجحاً أيضاً. وبما أن المكتب لم يحدد ترتيباً معيناً للمقاولين لإنجاز خدمات التشييد، يجوز لمقدمي العطاءات تقديم عروضهم ككيانات فردية أو كمشاريع مشتركة أو كمقاولين رئيسيين لديهم مقاولين من الباطن. ويتوخى من هذا النهج تعزيز المشاركة الواسعة واستيعاب مجموعة من قدرات السوق ونماذج الإنجاز. وفي حين أن من المتصور أن النتيجة قد تؤدي إلى الاستعانة باثنين إلى ثلاثة مقاولين، يبقى الخيار إرشادياً وليس إلزامياً. وسوف يُسترشد في تحديد العدد النهائي للعقود الممنوحة وتكوينها في نهاية المطاف بنتائج كل عملية شراء وتقييم العروض الواردة بما يتماشى مع القواعد والإجراءات المعمول بها. وعند تقديم أي توصية تتعلق بالمشتريات، سيقوم المكتب بتقييم مجموعة من العوامل، بما في ذلك العقود الحالية والتراكمية الممنوحة، لكفالة إدارة المخاطر بشكل مناسب وضمان أن تُمنح كل حزمة بما يتماشى مع مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر ومع المصلحة العامة للمنظمة.

22 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية النهج المتبع في شراء خدمات أشغال التشييد مع تقسيم العطاءات إلى حزم متعددة (انظر الفقرة 14 أعلاه)، وأن العدد النهائي للعقود الممنوحة وتكوينها سيُحددان في نهاية المطاف استناداً إلى نتائج كل عملية شراء على حدة. وتلاحظ اللجنة أن الهدف من النهج الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي هو تعزيز المشاركة الواسعة واستيعاب مجموعة من قدرات السوق ونماذج التسليم، وأن المكتب سيقوم بتقييم مجموعة من العوامل تشمل منح العقود الحالية والتراكمية، لكفالة إدارة المخاطر على النحو المناسب. وتأمل اللجنة أن تقدم المعلومات المحدثة لعملية الشراء إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وفي التقرير المرهلي المقبل، الذي سيتضمن أيضاً تقييماً شاملاً لنتائج

المشتريات والفوائد المقارنة لاستراتيجية توزيع الحزم للتخفيف من المخاطر المحتملة فيما يتعلق بإدارة حزم المشاريع المتعددة والمقاولين المتعددين.

الدروس المستفادة

23 - يشار إلى أن فريق المشروع يقوم بتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي جُمعت منذ بداية المشروع، وتلك المستقاة من مشاريع تشييد عالمية وإقليمية أخرى مماثلة. ويواصل فريق المشروع أيضا تحديد الروابط وأوجه التآزر المحتملة بين هذا المشروع ومشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J، والاستفادة من تفاعله مع الأعضاء وأصحاب المصلحة في مشروع استبدال المباني، نظرا لأن عنصر المبنى الجديد في ذلك المشروع اكتمل ضمن حدود الجدول الزمني والميزانية في نيسان/أبريل 2025 ويشكل نموذجا يحتذى به في تقديم خدمات التشييد بكفاءة ونجاح في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/80/281)، الفقرات 47 إلى 49).

24 - وعند الاستفسار عن الخطر 3، التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق المشروع سيتخذ تدابير بهدف إبقاء مخاطر التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع عند مستوى منخفض، مثل: (أ) مواصلة عقد حلقات العمل المتعلقة بإشراك أصحاب المصلحة وتنظيمها أثناء مراحل التصميم الرئيسية، والتي يتم في إطارها اعتماد القرارات المتعلقة بالمشروع والتوقيع عليها، واتخاذ إجراءات بشأن آراء أصحاب المصلحة وتنفيذها؛ (ب) إعداد معينات بصرية وعروض ثلاثية الأبعاد ونماذج أولية للمشروع في مختلف المراحل، بما يبسر تقدير أصحاب المصلحة للمشروع وفهمه بشكل أعمق؛ (ج) تقييم أصحاب المصلحة في المشروع بشأن الأثر السلبي المحتمل لأوامر إدخال التغييرات على المشروع. وأبلغت اللجنة أن إدراج مخاطر أوامر إدخال التغييرات التي توجهها الجهة القيمة على المشروع كأحد أهم المخاطر في استراتيجية إدارة المخاطر يوفر حافزا لأصحاب المصلحة على المشاركة الكاملة خلال مراحل التصميم المبكرة. وتذكر اللجنة بأنه، بعد الانتهاء من أشغال التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر، شاركت المنظمة في إجراءين للتحكيم ودفعت تكاليف مطالبات المقاولين من الباطن التي نشأت إلى حد كبير عن أوامر إدخال تغييرات أو تعديلات على أشغال التشييد، والتي غيرت نطاق عمل المقاولين من الباطن (انظر A/79/551، الفقرتان 1 و 7، و A/75/302، الفقرة 19).

25 - وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه سيتم تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات القابلة للتطبيق من مشاريع التشييد والتجديد الأخرى للأمم المتحدة في هذا المشروع. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة تحديد الروابط وأوجه التآزر المحتملة بين هذا المشروع ومشروع استبدال مباني المكاتب من A إلى J، أو أي مشروع آخر في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأشغال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية، ولا سيما مع اقتراب موعد إنجازه (انظر A/79/7/Add.13، الفقرة 26).

26 - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بصدد التحضير لحلقة دراسية افتراضية في مجال الأعمال التجارية تتعلق بمشروع مرافق المؤتمرات لزيادة الوعي وإزالة الغموض عن عملية الشراء وبناء الثقة والقدرات، وسيستخدم المكتب هذه المناسبة أيضا لحث المقاولين الرئيسيين على بذل الجهود بحسن نية لمراعاة المنظور الجنساني والتنوع في تنفيذ مشاريعهم. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تطبق الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى بشأن الجهود المبذولة لتعزيز

مشاركة المرأة، بما في ذلك تنوع البائعين، على مشروع مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (انظر A/79/7/Add.9، الفقرة 18).

سادسا - الحوكمة والرقابة والإدارة فيما يتعلق بالمشروع

- 27 - يشير تقرير الأمين العام إلى أن هيكل حوكمة المشروع القائم لم يتغير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد كل من المجلس الاستشاري للمشروع واللجنة التوجيهية ثلاثا اجتماعات، وُود كل منهما بانتظام بآخر المستجدات التي غطت مختلف جوانب المشروع، بما في ذلك تصميم المشروع، واستراتيجية التنفيذ التدريجي، والجدول الزمني، والميزانية، والاستدامة، وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة (A/80/281، الفقرات 12 إلى 15). ويشار أيضا إلى أن دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات تواصل العمل عن كثب مع فريق إدارة المشروع وتظل نشطة في الإشراف على المشروع ودعمه، مع التركيز على إدارة المخاطر، وتحديد المسائل الشاملة ومواءمة الدروس المستفادة ونشر أفضل الممارسات المستقاة من مشاريع الأمم المتحدة الأخرى (المرجع نفسه، الفقرتان 17 و 18). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ومشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J، فقام بتعزيز هيكل حوكمة مشروع مرافق المؤتمرات (انظر A/76/400)، بما في ذلك إنشاء لجنة توجيهية تتألف من وكلاء الأمين العام والأمناء العاميين المساعدين لكل من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل والامتثال، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).
- 28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة حسابات المشروع التي تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 2023 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2024 (A/80/281، الفقرة 24). وأفاد أن المراجعة أظهرت أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أنشأ آليات مناسبة للحوكمة وإدارة المخاطر والتشاور مع أصحاب المصلحة، وأن رصد المشروع والإبلاغ عنه كان كافياً. واعتُبرت توصية المكتب لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بوضع خطة اقتناء للمشروع منتهية بعد أن تم تنفيذها في تموز/يوليه 2025. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات سيواصل مراجعة حسابات المشروع كل عام في إطار المراجعة السنوية لحسابات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.
- 29 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة شددت في قرارها 258/79 ألف (الجزء الثاني عشر، الفقرة 13) على أهمية الحوكمة والرقابة الفعالة والشفافية والمساءلة في إدارة المشروع لضمان تحقيق أهداف المشروع في حدود الميزانية المعتمدة والجدول الزمني المقرر. وفي القرار نفسه، شددت الجمعية العامة على ضرورة مواصلة الإشراف الفعلي لدائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في الإشراف على المشروع لضمان الإشراف المركزي على مشاريع التشييد، بما يشمل إدارة المخاطر والمواءمة مع الدروس المستفادة (انظر الفرع الثامن أدناه).

سابعاً - تكاليف المشروع ونفقاته واحتياجات من الموارد لعام 2026

نفقات الفترة 2022-2025

30 - بالنسبة للفترة 2022-2025، من المتوقع أن يبلغ مجموع نفقات المشروع 36 292 900 دولار مقابل الاعتمادات الإجمالية البالغة 43 087 700 دولار، وهكذا بقي رصيد تراكمي غير مستخدم قدره 6 794 800 دولار في نهاية عام 2025، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص الإنفاق على تكاليف التشييد (A/80/281، الفقرة 81 والجدول 6). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الرصيد غير المستخدم المتوقع لتكاليف التشييد في عام 2025 يُعزى إلى التغيير في استراتيجية التنفيذ التدريجي لأشغال التشييد وما يترتب على ذلك من تأجيل النفقات ذات الصلة: مقارنة بالافتراض الأولي بأن المرحلة 0-ألف (الأشغال الأولية) ستبدأ في أيار/مايو 2025 والمرحلة 1 في أيلول/سبتمبر 2025، من المقرر الآن أن تبدأ المرحلة 0-ألف في آب/أغسطس 2025 والمرحلة 1 في تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

31 - ومن المتوقع حدوث زيادة في الإنفاق بمبلغ 802 400 دولار تحت بند الخدمات المهنية للفترة 2022-2025، مما يعكس نفقات متوقعة قدرها 18 692 100 دولار مقابل المخصص البالغ 17 889 700 دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه ليست زيادة في التكلفة الإجمالية للعقد المبرم مع الشركة الاستشارية للتصميم، بل هي تأخير في الدفع المقرر في عام 2024 إلى 2025، حيث تم تعديل عقد خدمات التصميم في تموز/يوليه 2024 لتمديد أطوار المرحلتين 3 و 4 لمدة ستة أشهر إضافية.

32 - ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه على الرغم من أن خطة التكاليف الإجمالية للمشروع لم تتغير، فإن المرفق الثاني للتقرير يتضمن إعادة توزيع التكاليف في السنوات ما بين 2025 و 2030 لتعكس النفقات ذات الصلة بتكاليف التشييد والخدمات المهنية وإدارة المشروع بما يتماشى مع الجدول الزمني للمشروع (المرجع نفسه، الفقرة 81 والمرفق الثاني).

33 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن توافي الجمعية العامة لدى نظرها في هذا التقرير بمعلومات محدّثة عن النفقات لعام 2025 وأرصدة الأموال غير المستخدمة.

الاحتياجات من الموارد لعام 2026

34 - تصل الاحتياجات من الموارد لعام 2026 إلى 49 137 500 دولار كما هو مبين في الجدول 7 من التقرير المرحلي للأمين العام. ومع الأخذ في الاعتبار الرصيد غير المستخدم الذي يُتَوَقَّع أن يبلغ 6 794 800 دولار في نهاية عام 2025، فإن صافي الاحتياجات من الموارد المقرر تخصيصها لعام 2026 يبلغ 42 342 700 دولار. وطلبت اللجنة الاستشارية جدولاً بشأن مقارنة التكاليف الإجمالية حسب العناصر بالتقارير السابقة منذ موافقة الجمعية العامة على المشروع في دورتها الثامنة والسبعين (انظر الجدول أدناه)، وتلقته. ولتحسين الإبلاغ عن تطور الموارد المعتمدة مع ما يطرأ عليها من تغييرات مع مرور الوقت، تأمل اللجنة الاستشارية بأن تتضمن التقارير المرحلية المقبلة للأمين العام معلومات، مرفقة بتحديث سنوي، عن مقارنة التكاليف الإجمالية، حسب عنصر المشروع، بكل تقرير من التقارير السابقة منذ موافقة الجمعية العامة على التكاليف الإجمالية للمشروع في دورتها الثامنة والسبعين.

الفروق في التكاليف الواردة في التقرير المرحلي السنوي الرابع للأمين العام (A/80/281) مقارنة بالتقارير السابقة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف المشروع الإجمالية حسب العنصر							
الفرق مقارنة بالالتكاليف التي وافقت عليها للأمين العام (A/79/345)	الفرق مقارنة بالالتكاليف التي وافقت عليها للأمين العام (A/79/345)	A/80/281	A/79/345	A/78/382 و A/78/382/ Corr.1	A/77/367 و A/77/367/ Corr.1 (الخيار باء)	A/76/400 و A/76/400/ Corr.1 (الخيار باء)	
-	-	151 050,9	151 050,9	151 050,9	151 050,9	156 433,0	تكاليف التشييد: البناء
-	-	32 010,3	32 010,3	32 010,3	23 872,5	24 849,2	الخدمات المهنية
-	-	36 646,9	36 646,9	36 646,9	41 921,3	45 738,1	تصاعد التكاليف
-	-	21 534,3	21 534,3	21 534,3	22 148,2	27 059,8	النفقات الطارئة
-	-	23 727,1	23 727,1	23 727,1	25 976,6	24 378,0	إدارة مشروع مرافق المؤتمرات
-	-	689,7	689,7	689,7	689,7	564,3	الاحتياجات الأمنية
-	-	265 659,2	265 659,2	265 659,2 ^(أ)	265 659,2	278 905,0	المجموع

(أ) التكاليف الإجمالية للمشروع التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 253/78.

ثامنا - المسائل الأخرى المتعلقة بمشروع مرافق المؤتمرات

التعاون مع البلد المضيف

35 - أشار الأمين العام إلى أن حكومة كينيا واصلت تيسير إجراء تحسينات كبيرة إضافية في البنية التحتية في محيط مجمع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وهو ما دعم بشكل مباشر أهداف المشروع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ناقش المكتب مسائل من بينها هدف تحقيق طاقة صافية صفرية بحلول عام 2030 (انظر الفقرة 37 أدناه)، وهو ما حظي برد إيجابي من الحكومة (A/80/281، الفقرة 41). وتقر اللجنة الاستشارية بالدعم الذي يقدمه البلد المضيف لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ولتنفيذ المشروع، وتأمل أن يواصل الأمين العام العمل مع البلد المضيف على كفاءة نجاح المشروع (A/79/7/Add.13، الفقرة 4).

التبرعات

36 - يشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أصدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 خلاصة وافية للجهات المانحة إلى الدول الأعضاء التي تتخذ من نيروبي مقراً لها بقصد التماس مساهمات مالية وعينية، مع تمديد الموعد النهائي من 1 أيار/مايو إلى 1 تموز/يوليه 2025. وأعرب ما مجموعه ست من الدول الأعضاء رسمياً عن اهتمامها بتقديم مساهمات مالية أو عينية للمشروع في شكل تزيين ديكورات الغرف الداخلية بالأعمال الفنية و/أو الأثاث و/أو المعدات، وهي بالترتيب الأبجدي: غانا والفلبين وقيرغيزستان وكينيا وماليزيا ومصر (A/80/281، الفقرتان 42 و 43). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عدة دول أعضاء أخرى أعربت بشكل غير رسمي عن اهتمامها بالتبرع، وأن فريق المشروع سيتابع الأمر مع تلك الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة. وتؤكد اللجنة الاستشارية أهمية أن يستمر الأمين العام في التواصل سعياً إلى الحصول على تبرعات ومساهمات عينية من الدول الأعضاء وغيرها

من الجهات المانحة المحتملة، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى ومع الامتثال التام لجميع القواعد والأنظمة ذات الصلة، وتتطلع إلى الحصول على معلومات محدثة في التقرير المرحلي المقبل (A/79/7/Add.13، الفقرة 5).

الاستدامة البيئية وفوائد المشروع

37 - وفقاً لتقرير الأمين العام (A/80/281، الفقرتان 8 (ج) و 63)، لا يزال التصميم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الاستدامة الرئيسية، بما في ذلك تحقيق طاقة صافية صفرية. ويهدف المشروع إلى توليد ما يقرب من 3,1 جيجا واط ساعة من الطاقة المتجددة سنوياً من خلال نظام فلتاضوئي، من المتوقع أن يوفر إمدادات الكهرباء بالكامل لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبالتالي تجنب نفقات الكهرباء للمجمع لتحقيق وفورات سنوية تبلغ حوالي 500 000 دولار، على أساس معدلات 2025، مع فترة استرداد لتكاليف النظام الفلتاضوئي تتراوح بين سبع وثمان سنوات تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتم تصدير حوالي 30 في المائة من الطاقة المولدة إلى الشبكة الوطنية الكينية وإعادة استيرادها عند الحاجة.

38 - ويشار إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من تقييم للأثر البيئي أسفر عن نتائج في جميع جوانب التصميم، بما في ذلك الطاقة وإدارة المياه وإدارة النفايات وممارسات التشييد وتعزيز التنوع البيولوجي داخل المجمع. وحدد فريق المشروع أيضاً الفوائد المحتملة للمشروع، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية والبيئية والتشغيلية الرئيسية، ووضع مؤشرات قابلة للقياس لتقييم الفوائد. وترد في تقرير الأمين العام بعض الفوائد الرئيسية القابلة للقياس الكمي وغير القابلة للقياس الكمي التي تم تحديدها (المرجع نفسه، الفقرات 6 و 8 و 9). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمؤشرات أداء لقياس الفوائد المحتملة القابلة للقياس الكمي في المشروع.

39 - وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يطبق التدابير المتوخاة لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة المتجددة، ومعالجة المياه المستعملة، وإدارة النفايات الصلبة، وإدارة المياه، في المشروع (قرار الجمعية العامة 253/78، الجزء الخامس عشر، الفقرة 6). وتأمل اللجنة أن المعلومات المتعلقة بإدماج تدابير الكفاءة في تصميم المشروع وتحقيق الفوائد الاقتصادية والبيئية والتشغيلية الرئيسية المحددة للمشروع سترد في التقارير المرحلية المقبلة للأمين العام.

معدلات استخدام مرافق المؤتمرات

40 - يبين الجدول 1 والشكل 1 من تقرير الأمين العام معدلات استخدام مرافق المؤتمرات على مدى السنوات الخمس الماضية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، حيث سجلت معدلات ضعيفة نسبياً في بداية عام 2025. ويُشار إلى أن النمو في الاستخدام الذي حدث مؤخراً لا يمكن تحمله لأن المكتب يواجه صعوبات في الحفاظ على تشغيل المرافق. وستُغلق غرف الاجتماعات 1 و 2 و 3 و 4 من أجل الأشغال الأساسية لاستمرارية تصريف الأعمال لفترة تتراوح بين أربعة وستة أسابيع خلال عام 2025، وسيقتصر استخدام غرفة الاجتماعات 1 على المؤتمرات المدرجة في الجدول الزمني فقط (A/80/281، الفقرتان 10 و 11). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب شهد استخداماً استثنائياً مرتفعاً لمرافق المؤتمرات التابعة له خلال الربع الأخير من عام 2023 وفي شباط/فبراير وأيار/مايو 2024. وخلال عام 2024، استُخدمت مرافق المؤتمرات التابعة للمكتب في الاجتماعات الرسمية لكل من برنامج الأمم

المتحدة للبيئة (23,8 في المائة) وموئل الأمم المتحدة (2,4 في المائة)، وكذلك الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (14,6 في المائة)، ومجموعات الدول الأعضاء (14 في المائة)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (10,8 في المائة)، ودائرة الأمم المتحدة للإعلام (10,3 في المائة)، وجهات مستفيدة أخرى (24,1 في المائة).

41 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الصعوبات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الإبقاء على مرافق المؤتمرات قيد التشغيل ريثما يتم تجديد المرافق في إطار المشروع. وتأمل اللجنة أن يواصل الأمين العام تعزيز جهوده، بعد الانتهاء من أشغال التشييد والتجديد، لاجتذاب المزيد من الاجتماعات الحكومية الدولية للأمم المتحدة وزيادة الاستفادة من مرافق المؤتمرات. وتذكر اللجنة أيضا بأن الجمعية العامة كررت التأكيد في قرارها 258/79 ألف (الجزء الثاني عشر، الفقرة 17) على الدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بوصفه أحد مراكز عمل الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل كفالة الامتثال للمبدأ العام الذي أرسى في قاعدة المقر، وشجعت الأمين العام على مواصلة الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لاجتذاب المزيد من اجتماعات الأمم المتحدة الحكومية الدولية إلى مرافقه، حسب الاقتضاء، وشددت على إعطاء الأولوية للاجتماعات الحكومية الدولية في استخدام المرافق لزيادة استخدام مرافق المؤتمرات.

تاسعا - استعراض مهام وقدرات دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات

معلومات أساسية

42 - تنكر اللجنة بأنها نظرت، في سياق استعراضها للتخطيط للاستثمارات الرأسمالية، في ضرورة تعزيز وتقوية عملية التنسيق والرقابة في المجال التقني القائمة حاليا في المقر على مشاريع التشييد، بسبل منها إنشاء آلية واحدة قوية للتنسيق والرقابة في المجال التقني على الصعيد العالمي، تتألف من خبرة متعددة التخصصات، بدعم من ترتيبات تُتخذ على مستوى الكيان (A/78/7/Add.20)، الفقرتان 59 و 60؛ وانظر أيضا A/79/7/Add.15، الفقرة 49).

43 - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 258/79 ألف، توصية اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 تقييما شاملا لمهام وقدرات دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، وتقسيم العمل فيها، ومسؤولياتها إزاء الكيانات الأخرى في المقر المشاركة في مشاريع التشييد، وكذلك القيمين على المشاريع في المكاتب الموجودة خارج المقر، على النحو المفصل في تقريرها السابق (A/79/7/Add.13)، الفقرة 12).

44 - وترد في التقرير السابق للجنة الاستشارية معلومات عن تطور مهام المقر والموارد المخصصة لدعم مشاريع التشييد الكبرى التي أدت إلى إنشاء دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات الحالية (المرجع نفسه، الفقرة 9 والمرفق).

المرحلة 1 المنفذة من الاستعراض

45 - ترد معلومات عن الاستعراض الذي طلبت الجمعية العامة إجراءه في المرفق الثامن للتقرير المرهلي للأمين العام (A/80/281)، مع عرض النتائج الأولية في الفقرة 2 (أ) إلى (و) من المرفق. ويُشار

إلى أنه نظراً لعدم توفر الموارد اللازمة للاستعانة بخدمات استشارية خارجية، فقد أجرت الأمانة العامة استعراضاً داخلياً كخطوة أولى (أو المرحلة 1) نحو تلبية هذا الطلب، وهو الاستعراض الذي اضطلعت به شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال استناداً إلى استعراض مكتبي للتقارير ذات الصلة الصادرة عن الهيئات التشريعية والرقابية بشأن مشاريع التشييد الكبرى التي نفذتها الأمانة العامة في السنوات الأخيرة. وفي ضوء النتائج الأولية، تخطط دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات لتركيز جهودها في العام المقبل على المجالات الرئيسية الستة التالية، بهدف بناء وإرساء ما يلي: (أ) الهيكل الداخلي والقدرة الداخلية؛ (ب) شبكة للممارسين؛ (ج) ثقافة التعلم والتحسين؛ (د) تقوية المؤسسات والحوكمة؛ (هـ) الشفافية؛ (و) قدرات الدعم لصالح البعثات الميدانية (المرجع نفسه، المرفق الثامن، الفقرتان 2 و 3).

المرحلة 2 المقررة من الاستعراض

46 - تعتزم الأمانة العامة مواصلة استعراض القدرات والعمليات، وكذلك عناصر الرقابة والتوجيه والدعم المطلوبة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التشييد؛ غير أن هذا الاستعراض الشامل سيتطلب المزيد من الوقت وبعض الموارد. ويشار إلى أنه سيتم إدراج المزيد من نتائج المرحلة التالية من الاستعراض وأي توصيات ذات صلة في تقارير الأمين العام المقبلة عن تخطيط المرافق في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية في الفترات المقبلة (المرجع نفسه، المرفق الثامن، الفقرتان 4 و 5).

47 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة ستركز في المرحلة 2 من الاستعراض على الجوانب التالية: (أ) إجراء استعراض مع أصحاب المصلحة الآخرين في المقر لتحديد الثغرات في القدرات النظامية ونقاط الضعف المؤسسية التي تحتاج إلى تعزيز من أجل دعم مشاريع التشييد للحد من المخاطر وزيادة الثقة في إنجاز المشاريع؛ (ب) إجراء مسح عالمي للنماذج التشغيلية لتخطيط المرافق والإشراف على المشاريع في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، والمنظمات الدولية الأخرى والسلطات الوطنية التي تدير محافظ للمرافق والبنى التحتية الكبيرة؛ (ج) تحديد الاختصاصات والمنجزات المستهدفة ومجالات المسؤولية الأساسية لدائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، استناداً إلى المعارف المستقاة من المسح العالمي؛ (د) تحديد تدابير جديدة ملموسة لإدارة حافظة عالمية للعقارات والمرافق والبنى التحتية للأمم المتحدة بفعالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال ولدى المنظمات الدولية الأخرى؛ (هـ) تقييم الأدوات أو الوسائل اللازمة لتعزيز رقابة المقر على أداء المشاريع، مثل إجراء فحوصات لسلامة المشاريع والتحليلات التنبؤية أو التشخيصية؛ (و) استعراض فرع إدارة الممتلكات التابع لدائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات (الذي يضم حالياً 7 وظائف)، ومدى تكامله مع مهام الدائرة المتصلة بالتشييد، وتقسيم العمل بينه وبين إدارة الدعم العملي في مجال إدارة الممتلكات والأصول. وفيما يتعلق بإدارة المشاريع والمرافق، وبينما تدير إدارة الدعم العملي (من خلال شعبة الشؤون الإدارية التابعة لها) المشاريع والمرافق في نيويورك، تدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال (من خلال دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لشعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية) حافظة عالمية من مشاريع التشييد، تشمل البرمجة والتخطيط والميزانية والإشراف على المشاريع وتقديم التقارير إلى الجمعية العامة. وتشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى مزيد من التحديد لأدوار إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي، بما في ذلك ما يتعلق

إدارة الأصول وإدارة مشاريع التشييد (انظر أيضا A/80/7، الفقرتان ثامنا-5 وثماننا-26)، وتأمل في أن يقدم مزيد من التوضيح في هذا الصدد في سياق التقرير المقبل عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية (انظر الفقرة 51 أدناه).

48 - ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، تكمن قوة دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في قدرتها على وضع المعايير والمقاييس وإشرافها على حافظة أصول رأسمالية كبيرة، مما يتيح اتباع نهج مركزي وكلي شامل ومتسق في التعامل مع المشاكل الشائعة. وترى الدائرة أن بعض الوظائف التي كانت تؤديها الكيانات حتى الآن بشكل فردي يمكن أن تستفيد من توجيه من جانب قدرة مركزية بغية تعزيز المواءمة. وعلى الرغم من أن الدائرة لا تملك سلطة التدخل في تنفيذ المشاريع، ففي حال ظهور مخاطر تتعلق بتأخير المشاريع أو تجاوز التكاليف، تقدم الدائرة المشورة بشأن تدابير التخفيف من حدة المخاطر، وتشارك بنشاط مع فريق المشروع لتحديد الأسباب الجذرية ومناقشة الحلول. ولكي تعمل الدائرة بفعالية كخط دفاع ثانٍ، فإنها ترى أن هناك حاجة إلى ما يلي: (أ) تعزيز قدرات الدائرة في مجالات الهندسة المعمارية وتقدير التكاليف وإدارة الحافظة العقارية؛ (ب) تحديد أدوار ومسؤوليات الدائرة وكذلك الهيئات المعنية بوضوح، مثل المجالس الاستشارية واللجان التوجيهية ولجان أصحاب المصلحة وإدارات و/أو مكاتب المقر التي تدعم المشروع والجهة القيمة على المشروع والمدير التنفيذي للمشروع وفريق المشروع؛ (ج) تحديث الإطار العام للإشراف على مشاريع التشييد، بما في ذلك توضيح شرط استخدام مخصصات الطوارئ ومخصصات ارتفاع التكاليف، لزيادة الاتساق والشفافية أمام الدول الأعضاء؛ (د) زيادة تواتر الزيارات الميدانية التي تقوم بها الدائرة لجميع مشاريع التشييد الخاضعة لإشرافها.

49 - وعند الاستفسار، تلقت اللجنة الاستشارية معلومات تشير إلى أن دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات هي الجهة التي وضعت المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد وهي الجهة الوديعية لها. وقد وضعت المبادئ التوجيهية في عام 2015 وصدرت في عام 2016، وتم تحديثها آخر مرة في عام 2021. وشكلت مصدرا لتوجيه أفرقة إدارة المشاريع المخصصة من خلال إطار عمل كلي شامل لتنفيذ مشاريع البناء من مرحلة التصور إلى مرحلة الإنجاز. وفي سياق التقارير المرحلية الأخرى المتعلقة بالبناء، أبلغت اللجنة بأن الدائرة تخطط لإجراء تنقيح رئيسي للمبادئ التوجيهية. وتلاحظ اللجنة أن التنقيح الرئيسي المتوقع للمبادئ التوجيهية سيشكل عملية استعراض لدورة مدتها خمس سنوات. وإذ تسلّم اللجنة الاستشارية بالتنوع في حجم مشاريع التشييد المختلفة وتعقيدها وبيئات تشغيلها، فإنها تأمل أن تستوعب الأمانة العامة جميع الدروس المستفادة وتقييمها تقييماً نقدياً، وتحدد أفضل الممارسات، وتحديث المبادئ التوجيهية للتشييد، حسب الاقتضاء، وأن تقدم المعلومات المحدثة في سياق التقرير المقبل عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن يتم، بالإضافة إلى إدراج تنقيحات رئيسية على مدى دورة مدتها خمس سنوات، بذل جهود لمواصلة تحديث الوثيقة في الوقت المناسب بهدف كفالة الاستجابة للدروس المستفادة والسماح باستفادة مشاريع التشييد الجديدة من هذه العملية.

50 - واستفسرت اللجنة الاستشارية عما إذا كانت هناك حاجة إلى إعادة النظر في ترتيبات الحوكمة والإدارة الخاصة بمشاريع التشييد الكبرى، بما في ذلك أشغال التشييد، على نطاق المنظمة. وعلى وجه الخصوص، استفسرت اللجنة عن جدوى وضع إطار عمل مخصص للميزانية الرأسمالية يدعمه هيكل حوكمة متدرج يشمل: وظيفة للتخطيط والإشراف الاستراتيجيين على المدى المتوسط إلى الطويل الأجل؛ وقدرة تنسيق مركزية معززة لدعم التنفيذ التشغيلي؛ وتولي زمام الأمور فيما يخص المشروع عند نقطة الإنجاز

بما يتماشى مع إطار تفويض السلطة؛ وإنشاء وظيفة مخصصة لإدارة المخاطر وتوفير الضمانات المتصلة بها. وأبلغت اللجنة أنه سيلزم وقت إضافي لوضع إطار متماسك للحوكمة والإدارة لمشاريع التشييد الكبرى وأنه سيتم النظر في ذلك في المرحلة 2. وأشارت الأمانة العامة إلى أن الاستعراض سيستفيد أيضاً من إجراء مسح عالمي للنماذج التشغيلية للتخطيط الرأسمالي والإشراف على المشاريع التي تستخدمها كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والسلطات الوطنية (انظر الفقرة 47 (ب) أعلاه). وأوضح أن هذا العمل من شأنه أن يبين أفضل السبل لإضفاء الطابع المؤسسي والتمكيني على آلية مركزية لوضع السياسات والإشراف والدعم داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالاعتماد على المزايا النسبية للإدارات والمكاتب وبما يتماشى مع إطار تفويض السلطة (انظر A/79/7/Add.15، الفقرة 26).

51 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية اكتمال المرحلة الأولى من الاستعراض ونتائجها الأولية وتتطلع إلى المرحلة الثانية، بما يشمل المقترحات المتعلقة بإنشاء آلية تنسيق واحدة في المقر مجهزة بالقدرات التقنية المطلوبة. وينبغي أن تهدف المقترحات إلى تعزيز الإشراف والتنسيق المركزيين وكفالة المساءلة والشفافية والاتساق والإدارة الفعالة للموارد في جميع مشاريع التشييد، وينبغي أن تتم متابعة هذه المقترحات في ضوء مبادرة الأمم المتحدة 80 في حدود الموارد المتاحة (A/79/7/Add.13، الفقرة 12). وتكرر اللجنة التأكيد على رأيها بأنه ينبغي مواصلة تعزيز الهيكل الإداري القائم وآلية المساءلة، ولا سيما أدوار ومسؤوليات المقر بوصفه خط الدفاع الثاني والكيانات الأخرى، بما يتماشى مع ترتيبات تفويض السلطة ذات الصلة (انظر A/79/7/Add.15، الفقرة 49). وترى اللجنة كذلك أنه ينبغي عرض النتائج والمقترحات الناتجة عن الاستعراض في سياق تقارير الأمين العام عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية.

عاشرا - الخلاصة

52 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة 85 من تقرير الأمين العام (A/80/281). وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة توصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي: (أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛ (ب) أن تخصص مبلغاً قدره 42 342 700 دولار للمشروع في عام 2026، يشمل مبلغ 38 929 200 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ ومبلغ 3 362 800 دولار، في إطار الباب 29 دال، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ ومبلغ 50 700 دولار تحت الباب 34، السلامة والأمن، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026، على أن تُقَيَّد هذه المبالغ على حساب صندوق الطوارئ.